مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

هل تستطيع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إيقاف الطفرة النفطية الأمريكية؟

هل يستغل إقليم كردستان الاتفاق حول النفط مع بغداد لتحقيق مصالحه الاستراتيجية في الاستقلال؟

نجاح صفقة توليد العائدات العراقية "الاتفاق بين حكومة بغداد وإقليم كردستان"

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((١٠٢))

الخميس: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- انخفاض أسعار النفط صراع قوى أم حقيقة اقتصادية؟ | ٣

مقالات استراتيجية

- هل تستطيع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إيقاف الطفرة النفطية الأمريكية؟ | ٤
- النتائج الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط | ٦
- هل يستغل إقليم كردستان الاتفاق حول النفط مع بغداد لتحقيق مصالحه الاستراتيجية في الاستقلال؟ | ٩
- نجاح صفقة توليد العائدات العراقية "الاتفاق بين حكومة بغداد وإقليم كردستان" | ١٢
- كيف ستتصرف أوبك تجاه انخفاض أسعار النفط ؟ | ١٨

متابعات إعلامية | ٢١

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين ال طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد عبد علي

العدد [١٠٢]

انخفاض أسعار النفط صراع قوى أم حقيقة اقتصادية؟

"كل شيء بسيط في الحرب، ولكن أبسط شيء هو صعب". بمثل هذه المقولة للمفكر الاستراتيجي **(كلاوزفيتز)**، يمكن وصف التراجع المستمر في أسعار النفط العالمية، والتي يخصص مركزنا إصداره هذا من نشرة **(العراق في مراكز الأبحاث العالمية)** لفهمها من خلال ما تصدره مراكز الأبحاث العالمية المهمة التي يرصدها المركز. ففي تقرير للكاتب **(كيث جونسون)**، منشور في مجلة **(فورن بولسي)** الأمريكية المشهورة، بعنوان **(هل تستطيع أوبك إيقاف الطفرة النفطية الأمريكية؟)**، يعتقد الكاتب أن إصرار أوبك على عدم خفض الإنتاج لن يترتب عليه خنق الطفرة النفطية الأمريكية؛ بسبب التقدم التقني الذي سيساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكاليف. وفي تحليل بعنوان(**النتائج الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط)**، نشره **(معهد ستراتفور)**، تم التوصل إلى أن واقع النفط الحالي ناجم عن تباطؤ الاقتصاديْنِ الصيني والأوربي، وزيادة الإنتاج في ليبيا والعراق وإيران وأمريكا الشمالية، وعدم اتخاذ أوبك قرارا بخفض الإنتاج، ويلقي التحليل على الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية والكويت مسؤولية المبادرة إلى خفض إنتاجها من النفط. أما الكاتب **(كينيث بولاك)** فقد حاول في مقاله **(هل يستغل إقليم كردستان الاتفاق حول النفط مع بغداد لتحقيق مصالحه الإستراتيجية في الاستقلال)**، والذي نشره **(معهد بروكينغز)**، التطرق إلى أسباب هذا الاتفاق النفطي وتوقيته بين بغداد وأربيل، والتي ربطها بمتغيرات إقليمية ووطنية، سياسية وأمنية واقتصادية، فرضت نفسها على طرفي الاتفاق، لكنه يرى، أن الاتفاق قد يُستغل مستقبلا لتحقيق حلم الأكراد بالاستقلال عن العراق. وبرؤية مغايرة يذهب الكاتب **(مايكل نايتس)**، في مقاله **(نجاح صفقة توليد العائدات العراقية "الاتفاق بين حكومة بغداد وإقليم كردستان")**، والمنشور من قبل **(معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)**، إلى الاعتقاد بأن الاتفاق مثل فرصة مثالية لطرفيه لتعزيز الثقة بينهما، وزيادة تماسك النسيج الاجتماعي العراقي، والتعاون في تحرير الموصل من قبضة داعش الإرهابية. ويدعو الكاتب الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام نفوذها على الطرفين من أجل نجاح الاتفاق، لكنه يحذر من تقاطع مصالح الطرفين، وأنانيتهما في تطبيق فقرات الاتفاق، ولاسيما مع ضغط التقلب في أسعار النفط العالمية، وتغيّر الظروف الإقليمية والداخلية للعراق. وبالعودة مرة أخرى إلى **(كيث جونسون)**، بمقاله الجديد المنشور في مجلة (فورن بولسي)، تحت عنوان **(كيف ستتصرف أوبك اتجاه انخفاض أسعار النفط)**، يستمر الكاتب في الربط بين انخفاض الأسعار وواقع الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي يواجه فيه سوق النفط زيادة كبيرة في المعروض من هذه السلعة الإستراتيجية. ويرى أن هذا الانخفاض سيضر بدول معينة كالعراق، ولكن سيكون مرحّبا به في دول أخرى تستفيد من انخفاض الأسعار في دعم ميزانياتها المالية السنوية.

هل تستطيع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إيقاف الطفرة النفطية الأمريكية؟

الكاتب : كيث جونسون
الناشر : الفورن بولسي الأمريكية
٢٠١٤/١٢/١
ترجمة وعرض : د. حسين أحمد دخيل

انخفاض أسعار النفط في السنوات الخمس الماضية كان بفضل موقف عدم التدخل الذي تبنته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وتدخلها في الوقت الحاضر لن يكون كافيا لخنق الطفرة النفطية الأمريكية.

لم تتخذ منظمة أوبك في اجتماعها الأخير قراراً حول انخفاض أسعار النفط. ويرى الكاتب أن المحافظة على مستويات الانتاج الحالية خلال الخمس سنوات الماضية، هو الذي دفع أسعار النفط إلى الانخفاض، وهذا يدفع إلى سؤالين هما: هل تحاول منظمة أوبك متعمدةً خنق الطفرة النفطية الأمريكية ؟، ومتى سوف تكون قادرة على ذلك؟.

يؤكد الكاتب، أن من أعطى ذلك الانطباع هم المضاربون الأقوياء في كارتلات تصدير النفط، من خلال سماحهم بتصدير النفط بكميات ثابتة، مما دفع أسعار النفط إلى الانخفاض.

قال السكرتير العام لمنظمة أوبك عبد الله البدري، بعد اجتماع المنظمة في ٢٧/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤، إن المنظمة يبدو إنها استجابت لتخمة النفط الأمريكية، وأطلقت العنان لبدء ثورة الطاقة الأمريكية. وأكد مسؤولون إيرانيون أن المسؤولين السعوديين كانوا قلقين جدا من التهديد الذي شكله زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة.

ويشير الكاتب إلى أن منظمة أوبك بأعضائها غير متجانسة، إذ إن قرارها إبقاء مستويات الإنتاج ثابتة يؤشر احتمال وجود استراتيجية غير منسّقة من قبل دول أوبك لخنق الإنتاج الأمريكي، وهذا الاحتمال هو أقل من احتمال كبير، هو التباين بين مجموعة دول أوبك التي قد تأخذ وقتا طويلا للتوصل إلى اتفاق.

وبغضّ النظر، عما إذا كانت أوبك قد أخذت بنظر الاهتمام أو لا، فمع ارتفاع أسعار النفط الأمريكي الذي وصل إلى (٦٠) دولارا للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ صيف عام٢٠٠٩، فإن إنتاج النفط في الولايات المتحدة يشكل تحدياً، ولكن هذا لا يعني أن الأسعار دون الـ(٧٠) دولارا للبرميل الواحد سيضعف الطفرة النفطية الأمريكية على المدى القريب. وإذا بقت أسعار النفط ثابتة خلال العام

٢٠١٥، فإن محللي الطاقة يتوقعون انخفاض إنتاج الولايات المتحدة إلى (٥٠٠٠٠٠) أو (٦٠٠٠٠٠) ألف برميل.

لكـــن الأهم من ذلك، يرى الكاتب - وبفضل التقدم التكنولوجي - أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة أصبح أقلّ كلفة للمنتجين الأمريكيين، وهذا سيجعل هذه الصناعة أكثر مرونة في الاستجابة لانخفاض الأسعار. وإذا كانت الولايات المتحدة احتاجت أن يكون ســعر البرميل (٨٠) دولارا في الســنوات الماضية، فاليوم بإمكانها الإنتاج عند ســعر(٧٠) دولارا للبرميــل. ويدعم الكاتــب رأيه هذا برأي رئيس هيئة مستشاري الطاقة في الولايات المتحدة (IHS) " دانيال يرغــن "، بأن (٨٠٪) من إنتاج النفــط في الولايات المتحدة يمكن أن يســتمر مع سعر أقل من(٧٠) دولارا للبرميل. كما أكد الخبير النفطي في (City Group) " أيد مورس "، أن إنتاج النفط سيكون مربحا بالنسبة للمنتجين الأمريكيين بســعر يقارب الــ(٧٠) دولارا للبرميل، وطمأن المســتثمرين، بأن إنتاج النفط سيبقى مربحاً حتى إذا وصل سعر البرميل إلى (٤٠) دولارا للبرميل، وأكد أيضا، أنه حتى إذا بقت كلف الإنتاج مرتفعة، فإن إنتاج النفط سيبقى مربحاً حتى إذا وصل سعر البرميل الواحد إلى (٦٠) دولارا.

وتوضح شــركة (شــتات أويل النرويجية)، التي أصبحت لاعبــا كبيرا في أمريكا الشــمالية، أن التقدم التكنولوجي خفض كلف حفر الآبار بحدود (٥٠٪) خلال العامين الماضيين، ويمكن أن يستمر انخفاض التكاليف بنســبة إضافية (١٥٪) بحلول عام ٢٠١٦ ، وبالوقت نفسه، سيضغط المنتجون لاســتخراج مزيد من النفط، والنتيجة ســتكون - بحسب رأي الشركة - كلفا أقلّ مع زيادة في الإنتاج الكلي.

ويشير الكاتب، إلى إن هذا لا يعني أن هذه الصناعة فــي الولايات المتحدة يمكن أن تتغاضى عن كلف الاستخراج تماماً حتى لو استمرت الآبار بربحيتها، إذ إن شــركات النفط بحاجة الى تدفق مستمر من النقد حتى تحافظ على التشغيل. ويؤكد الكاتب رأيه برأي بنك الاستثمار (براون برذر هاريمان)، في ١/كانون الأول/٢٠١٤، الذي يرى أن الانخفاض في أســعار النفط يمكن أن يجمد الائتمان الســهل الضروري لاستمرار عمليات التنقيب، التي يمكن أن تحد من التوســع في إنتــاج النفط في الولايات المتحدة، وعليه، فمــن المرجح أن يحصل تقلص في مشاريع الإنتاج الأكثر كلفة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض خلال النصف الأول من العام المقبل، كما إن الاضطرابــات الجيوبوليتيكة في بعــض البلدان المنتجة للنفط مثــل ليبيا والعراق، قد يخفض من كمية النفط المعروض، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون هناك زيادة طفيفة غير متوقعة في الطلــب على النفط من دول مثل الصين، التي يبدو أنها ستسعى إلى تعزيز احتياطها الاستراتيجي من النفط باستغلال فرصة انخفاض أسعاره.

ويؤكد الكاتب أنه مع ذلك، فإن هناك شــيئا واحدا يبــدو واضحا، وهو أنــه إذا حاولت دول منظمة أوبك عرقلة الطفــرة النفطيــة الأمريكية، ودفع الأسعار إلى مستوى من شأنه أن يصبّ بمصلحة الدول النفطية الكبيرة، فإن ذلك سيحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

رابط المقال: http://q9r.me/vrjd

العدد [١٠٢]

النتائج الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط

تحليل: معهد ستراتفور
٢٠١٤/١١/٣

ترجمة : لقاء حامد
مراجعة وعرض : د. حسين أحمد دخيل

إن إمدادات النفط ستبقى مرتفعة، حيث يزداد إنتاج الطاقة في أمريكا الشمالية مع بقاء دول أوبك مترددة أو غير قادرة على خفض الإنتاج بشكل كبير، وعلاوة على ذلك، فإن التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني وركود الاقتصاد الأوروبي، يحدّان من إمكانيات زيادة الطلب على النفط، وهذه العوامل يمكنها أن تجعل من الصعب انتعاش أسعار النفط العالمية كما كانت في مستوياتها السابقة.

إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط العالمية يؤثر على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وهنا يبين معهد ستراتفور أسباب انخفاض الأسعار وآثارها على المنتجين والمستهلكين للطاقة في العالم، ويناقش التغييرات الهيكلية في سوق النفط، وبخاصة النمو في العرض وانخفاض الطلب، ثم يتعرض إلى الدول التي من المرجح أن تكون الأكثر اضطراباً بسبب انخفاض الأسعار، ومن ثم إلقاء نظرة على البلدان التي من المحتمل أن تكتسب وتستفيد من هذا الانخفاض.

منذ منتصف شهر حزيران من هذا العام، انخفض سعر خام برنت بنحو (٢٥٪)، أي الانخفاض من (١١٥$) إلى حوالي (٨٧ $) للبرميل الواحد، مع وجود العوامل الهيكلية التي تسبب القلق بين منتجي النفط في العالم، والتي ستبقي أسعار النفط قريبة من المستويات الحالية حتى نهاية عام ٢٠١٥.

لكن معهد ستراتفور، يرى أن إمدادات النفط ستبقى مرتفعة، حيث يزداد إنتاج الطاقة في أمريكا الشمالية مع بقاء دول أوبك مترددة أو غير قادرة على خفض الإنتاج بشكل كبير، وعلاوة على ذلك، فإن التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني وركود الاقتصاد الأوروبي يحدّان من إمكانيات زيادة الطلب على النفط، وهذه العوامل يمكنها أن تجعل من الصعب انتعاش أسعار النفط العالمية كما كانت في مستوياتها السابقة.

النفط هو السلعة الأكثر أهمية جيوسياسيا، وأيّ تغيير هيكلي في أسواق النفط سوف يتردد صداه في جميع أنحاء العالم، وسوف يُوجِد رابحين وخاسرين بشكل واضح، فالبلدان التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة قد تأقلمت مع ارتفاع أسعار النفط فوق (١٠٠ $) للبرميل منذ بداية عام ٢٠١١، حيث إن معظم دول العالم المتقدم كانت تحاول الخروج من الأزمات المالية والديون. فالمدة الممتدة من انخفاض أسعار النفط إلى الوقت الحاضر يمكن أن توفر بعض الراحة لهذه البلدان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن منتجي النفط الرئيسيين اعتادوا على ارتفاع أسعار النفط، وغالبا ما يتم استخدام المردودات لدعم موازناتهم الوطنية، ولكن انخفاض أسعار النفط المستمر سيؤدي بهؤلاء إلى إعادة النظر في إنفاقهم.

تحليل

ازداد إنتاج النفط خلال الأشهر الأربعة الماضية

- منذ حزيران من هذا العام - بصورة مذهلة، فالولايات المتحدة الأمريكية زادت من إنتاجها من (٨,٥) مليون برميل يومياً في تموز/٢٠١٤، إلى ما يقدر بـ(٩) ملايين برميل يومياً. وقد ارتفع إنتاج النفط الليبي من حوالي (٢٠٠,٠٠٠) برميل يوميا، إلى أكثر من (٩٠٠,٠٠٠)برميل يومياً. وزاد إنتاج المملكة العربية السعودية ونيجيريا والعراق أيضا في الأشهر الأخيرة. ووصل إنتاج أوبك إلى أعلى مستوى له في عامين. وكانت توقعات وكالة الطاقة الدولية بشأن نمو الطلب العالمي على النفط عام ٢٠١٤، هو (٧٠٠,٠٠٠) برميل يوميا فقط، أي ما يقرب من نصف إجمالي إنتاج الزيادة المذكورة.

ما زالت التطلعات لآفاق النمو لإنتاج الطاقة في أمريكا الشمالية عام ٢٠١٥، إيجابية حتى بعد أن ارتفع الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ومرة أخرى في عام ٢٠١٤. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط بمقدار (٧٥٠,٠٠٠) برميل إضافية يوميًا في عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، فإن إدارة معلومات الطاقة مستمرة بتقليل زيادة الإنتاج من النفط الحرج (النفط المستخرج من تكوينات ليست بطبيعة الحال سهلة الاختراق).

تخفيض الإنتاج أمرٌ مستبعد

إن أعضاء أوبك الذين لديهم مرونة كافية لخفض إنتاج النفط تطوعا، هم دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، ولا يوجد أحد من الأعضاء الآخرين في وضع مالي يسمح بقطع إمداد إنتاج النفط حاليا. ليبيا والجزائر والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا جميعا بحاجة إلى أقصى إنتاج من النفط وارتفاع أسعاره لتمويل ميزانياتها وبرامج الإنفاق الاجتماعي فيها. ويبدو أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على أولويات وحصة أكبر في السوق.

إن تأرجح إنتاج المملكة العربية السعودية في أوبك، يعني أن (أرامكو) السعودية ستخفض الإنتاج لغرض رفع أسعار النفط، ولكن مع تزايد إنتاج الولايات المتحدة السريع، وبقاء الأسعار مرتفعة نسبياً، لم تعمد الرياض إلى القيام بذلك، فالانخفاض الكبير في إنتاج النفط قد لا يزيد من سعره بما يكفي، فوجدت الرياض نفسها في موقف مشابه لما مرت به في عقد الثمانينات عندما خفضت الإنتاج لتكتشف أن سيطرتها على أسعار النفط العالمية كانت محدودة. ومنذ ذلك الحين والسعودية مترددة في لعب البطاقة نفسها، وبدلا من ذلك، فهي تمارس نفوذا صغيرا على الأسعار مع الاستمرار في الإنتاج عند مستويات مرتفعة. وعلى نطاق أوسع - وخلال العقود الأربعة الماضية - عمل السعوديون وكذلك الإماراتيون والكويتيون على جمع إيرادات كبيرة مكنتهم من تجاوز فترة انخفاض أسعار النفط، وهذا يعني أنه إذا استمرت أسعار النفط بالانخفاض، فسوف تؤثر إلى حدّ كبير على منتجي الولايات المتحدة في إبطاء توسعهم الإنتاجي، فتكاليف إنتاج النفط في أمريكا الشمالية تختلف اختلافا كبيراً من حوض إلى آخر، ولكن ما دامت أسعار النفط مستقرة نسبياً - وعلى ما يبدو أنها قد تنتعش لتصل إلى (٨٠) دولارا للبرميل الواحد - فسوف يبقى إنتاج النفط الحرج مربحاً، وسيستمر التنقيب لزيادة الإنتاج. في الواقع، وعلى المدى القصير وحتى المدى المتوسط، فإن آفاق

الإنتاج خارج أمريكا الشمالية متذبذبة إلى حد ما، ومعظم الزيادة الأخيرة في الإنتاج في جميع أنحاء العالم تعود إلى الأحداث التي حدثت دفعة واحدة، مثل إعادة الإنتاج في ليبيا، وتغييرات أخرى تمثلت في رفع القيود عن الصادرات الإيرانية، وكذلك ما قامت به أرامكو السعودية عندما زادت قدرتها الإنتاجية من الاحتياطي، مما قد يوفر كميات كبيرة من النفط مرة أخرى في السوق، ومن المرجح، إن الإنتاج على نطاق واسع في أماكن معينة مثل نيجيريا وليبيا، قد لا يكون متواصلاً أو أنه سيختفي، وكل هذه الاحتمالات تحدّ من إمكانية إيقاف التراجع الكبير في أسعار النفط.

انخفاض الطلب قد يتراجع

من ناحية الطلب، فإن ارتفاع السعر في الأسواق النفطية غير وارد، وقد بدأت أمريكا الشمالية منذ مطلع عام ٢٠٠٠، بخفض استهلاكها النفطي، واعتمدت السيارات الكهربائية والغاز الطبيعي وبدائل أخرى لغرض اختراق سوق النفط هناك، وإن كان ذلك ببطء شديد. ويسلك سوق النفط الأوروبي الأنماط ذاتها التي شهدتها أمريكا الشمالية، ولكن في أوروبا يحدث ذلك وسط تباطؤ النمو الاقتصادي، وفي الكثير من الاقتصادات الأوروبية الأكثر تقدما - مثل فرنسا - فإن فعالية نسبة النمو معدومة.

في الوقت نفسه، سيستمر اقتصاد الصين في انخفاض نموه بعدما وصل إلى أوج ازدهاره في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٨، من حيث توظيف الأموال والازدهار الاقتصادي. ويعد التراجع في سوق العقارات والصناعات ذات الصلة على الصعيد الوطني مؤشر للتباطؤ الاقتصادي في الصين، وسيحد من مقدار الانتعاش الاقتصادي الإجمالي للصين في المرحلة التالية، وإلى عامين قادمين. وعلى الرغم من أن انهيار سوق العقارات في الصين في الأشهر القادمة من (١٢ - ١٨) شهرا أمرٌ غير متوقع، لكن ينبغي التفكير فيه، حيث إنه عامل مؤثر في تراجع اقتصاد الصين، ومن ثم، يضعف الطلب على النفط، ومع ذلك، لا تتوقع ستراتفور أن بكين ستسمح لهذا أن يحدث، ومن المرجح أن تطرح الحكومة المركزية هناك المزيد من المحفزات على غرار التدابير الاقتصادية السابقة، فمشاريع البنى التحتية العامة تعتمد الاستثمار الذي تديره الدولة.

يمكن أن يبقى الطلب الصيني على النفط قوي نسبياً في ظل غياب الانهيار الاقتصادي، ولكن احتمالية زيادة الطلب من قبل الصين، يرجح أن يكون أكثر اعتدالا، ويقدر بـ(٤٠٠,٠٠٠) برميل على مدار السنة. وهناك زيادات في الطلب في بقية دول العالم مجتمعة، يحتمل أن لا تكون أكثر من هذا الرقم، وفي الوقت نفسه، لا احتمالات لخفض إمدادات النفط العالمية في الأشهر المقبلة؛ ولذلك، تتوافر جميع الأسباب للاعتقاد بأن أسعار النفط ستبقى أقل من (١٠٠) دولار للبرميل لفترة طويلة من عام ٢٠١٥، ما لم تغير المملكة العربية السعودية وأوبك رأيهما حول تخفيضات الإنتاج. كلّ الأنظار التي تراقب أسواق النفط سوف تتحول إلى اجتماع أوبك نصف السنوي ٢٧/ نوفمبر الجاري للبحث عن معالجات. وفي حالة عدم وجودها، فإن انخفاض سعر النفط سوف يستمر في عواقبه الجيوسياسية الكبيرة للبلدان المستهلكة والمنتجة على حد سواء.

رابط المقال: http://q9r.me/gj28

العدد [١٠٢]

هل يستغل إقليم كردستان الاتفاق حول النفط مع بغداد لتحقيق مصالحه الاستراتيجية في الاستقلال؟

الكاتب: كينيث بولاك، خبير في الشؤون السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط وبالخصوص العراق وإيران والسعودية والدول الأخرى في الخليج العربي، وحالياً هو باحث زائر في مركز سياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز / واشنطن
معهد بروكنغز / واشنطن
٢٠١٤/١٢/٣

ترجمة وعرض: د. حسين أحمد دخيل

قد يعود الأتراك إلى فكرة تأييد استقلال إقليم كردستان، إذ لا توجد معارضة صالحة لكل زمان وغير قابلة للتغير. كما إن الأكراد يعملون بجد على إعادة بناء قدراتهم العسكرية ويُمكن أن تُعقد صفقة في المستقبل مع بغداد بهذا الخصوص. ومن المرجح أن ترتفع أسعار النفط ومن ثم سيعمل الأكراد على توسيع قدراتهم الإنتاجية والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعل الاستقلال الاقتصادي ممكناً في تلك المرحلة.

يتعرض الكاتب إلى الاتفاق الذي حصل مؤخراً بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ويؤكد أنه يصب في مصلحة العراق ككل، ويرى أن هذا الاتفاق لا يمكن أن يمثل نهاية للخلافات الواسعة بين الطرفين.

على الأقل ربح الطرفان من الاتفاق؛ إذ سيتمكن الإقليم من بيع نفطه، وسيحصل على ما نسبته (١٧٪) من الموازنة العامة للدولة، وحصل الإقليم كذلك على اعتراف ضمني بسيطرته على كركوك. وهذا مكسب كبير للأكراد الذين يعدون كركوك ملكاً لهم. وبالمقابل فإن الحكومة المركزية أسست لعلاقة وظيفية جديدة مع حكومة إقليم كردستان، وتأكيداً لالتزام الإقليم بالمساهمة بعوائده النفطية في دعم الموازنة العامة للدولة، ويلتزم الأكراد بتسويق نفطهم من خلال الحكومة المركزية عبر شركة تسويق النفط الوطنية (SOMO). وهذا تنازل آخر لصالح الحكومة المركزية.

ويتساءل الكاتب، لماذا حصل هذا الاتفاق في الوقت الحاضر بعد سنوات طويلة من عدم الاتفاق؟. ويجيب أن هناك خمسة تطورات جوهرية أساسية قادت لهذا الاتفاق، وهي كالآتي:

١. اعتراض الأتراك على استقلال إقليم كردستان:

وفقاً لمسؤولين أكراد رفيعي المستوى، فقد أشارت أنقرة إلى أربيل بأنها لا تعمل على دعم استقلال إقليم كردستان والذي يعد نقطة تحول مهمة للأكراد. وأن إعلان أنقرة هذا قطع أحلامهم في الاستقلال في الأمد القريب. وأكد رئيس الوزراء التركي السابق (حالياً رئيس جمهورية) رجب طيب أردوغان منذ ٢٠١٢ للأكراد بأنه دعم استقلال إقليم كردستان في الظروف المناسبة، وهو موقف منطقي بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة وكذلك الأكراد. وعلى الرغم من أن الأكراد لهم وجهات نظر مختلفة حول دوافع أردوغان في هذا الموضوع، إلا أنهم الآن يبدون

مقتنعين ومحبطين، ولكنهم قبلوا الحقيقة. ومع هدف الاستقلال القريب المدى، يسعى الأكراد إلى وضع آلية عمل جديدة في التعامل مع بغداد حول النفط.

٢. **اهتمام الأكراد الحقيقي بأمنهم:** لم تكن البيشمركة في تعاملها مع داعش الذين تواجدوا على بعد عشرة أقدام في الأيام الأولى من شهر آب/٢٠١٤، إلا أنهم فوجئوا بهجوم داعش الذي كشف مدى ضعف أمن إقليم كردستان وهذا التهديد هز القيادات الكردية وبما أنهم بحاجة للأمن فمن الصعب عليهم التفكير بالاستقلال وهذا دفعهم لبدء علاقة جديدة مع بغداد.

٣. **انخفاض أسعار النفط:** واجهت كل من بغداد وأربيل صعوبة انخفاض أسعار النفط خلال الثلاث سنوات الماضية، وأصبح الصراع على تصدير النفط يضر بالطرفين، فشركات النفط الكبرى قلقة من الاستثمار الواسع في العراق ككل، والأكراد يواجهون صعوبة في بيع نفطهم، وبغداد استغرقت وقتاً أكثر في محاولة عرقلة صادرات الإقليم من محاولتها زيادة صادراتها النفطية. إن انهيار أسعار النفط فرض على الطرفين أن يضعوا خلافاتهم جانباً ويعملوا سوية لتلبية احتياجاتهم المالية لسد النفقات التي تضخمت نتيجة قتال داعش. وإذا كان الأتراك قد قوضوا الجهود الدبلوماسية لاستقلال الإقليم، وتهديد داعش وضح مدى ضعف أمن الإقليم، فإن انخفاض أسعار النفط قوض المقوم الاقتصادي لاستقلال الإقليم.

٤. **تأمين حقول كركوك وصادراتها جعل الإقليم في موقف قوي جداً على المدى الطويل:** إذا كان الأتراك قد وضعوا حكومة إقليم كردستان في موقف ضعيف على المدى القريب نتيجة عدم تأييدهم استقلال الإقليم، فإن استغلالهم لحقول كركوك وقدرتهم على تصدير نفطه وبيعه وضع حكومة الإقليم في موقف قوي على المدى الطويل. فمع نفط كركوك يستطيع الإقليم تصدير ما يقارب (٥٠٠٠٠٠) برميل يومياً، وهذا أكثر من كافٍ لتلبية احتياجاتهم المالية إذا ارتفعت الأسعار إلى (١٠٠) دولار للبرميل الواحد. وطالما بقيت أسعار النفط منخفضة خلال المرحلة المقبلة فإن الأكراد لا يكونون مستقلين ذاتياً حتى مع إنتاج كركوك. ولكن من المحتمل أن تنتعش أسعار النفط وأن تضاف حقول جديدة في الإقليم على المدى الطويل. وهذا يعني أن وجود كركوك تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان ينبغي أن يُستغل من قبل الإقليم لترصين البناء الاقتصادي للإقليم تمهيداً للاستقلال.

٥. **اختيار العبادي يعد تغييراً إيجابياً:** اختيار السيد حيدر العبادي لرئاسة الحكومة كان مثيراً للإعجاب بالنسبة للعراقيين حيث استطاعوا أن يستبدلوا نوري المالكي - بمساعد كبيرة من قبل إيران ومراجع الدين الشيعة في النجف -

واختاروا العبادي بدلاً عنهُ، وتوافق عليه سياسيون عراقيون من بين عدة مرشحين. ومن المبكر أن نصف العبادي بأنه مخلص العراق إلا إنه لا يوجد شك بأنه يحاول جاهداً أن يفعل الصحيح واتخذ خطوات مهمة - وإن كانت قليلة - في هذا الاتجاه. فإقالته للعديد من القيادات العسكرية السيئة (من أتباع المالكي)، واتفاقه على تشكيل وحدات عسكرية سنية، ومعارضته تولي هادي العامري وزارة الدفاع، واتفاقه الأخير مع الأكراد، كل هذه الخطوات تثبت بأن السيد العبادي يرغب بمعالجة وحصر المخاطر ويعمل على وضع العراق على الطريق الصحيح. وهذا يتفق مع رؤية الولايات المتحدة والأكراد الذين اعترفوا بذلك في اجتماعات عدة. وعليه فإن السبب الأهم لاستعداد الأكراد في تقديم التنازلات - التي رفضوا تقديمها مع وجود المالكي - اعتقادهم بأن العبادي يحاول فعل الشيء الصحيح.

هذه العوامل مهمة وتبدو على الأرجح منطقية في تفسير اتفاق بغداد مع أربيل، كما أن هذه العوامل شكلت أساساً لكلا الطرفين ليستمروا في العمل سوية في المستقبل المنظور.

غير أن الكاتب يضيف أنه لا يتوقع أحد أن هذا الاتفاق يمثل نهاية الخلافات بينهما. فمن المؤكد أن الأكراد في الوقت الحاضر يتمتعون بأوقات أكثر راحة وهم جزء من العراق. ولكن على مدى التاريخ لم يكونوا كذلك. فخلال القرن الماضي شكل الوجود الكردي ضمن العراق مصدراً لعدم الاستقرار والعنف لكل من العراق والإقليم. وهذا هو السبب في عدم حصو الإقليم على الاستقلال بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أو بعد غزو داعش في حزيران/٢٠١٤، أو في أي مرحلة مضت. وسيكون كل من العراقيين والأكراد أفضل حالاً طالما أنهم في بلد واحد ويعيشون بشكل ودي.

ويناقش الكاتب أن بعض أو كل هذه العوامل التي ساهمت في خلق الظروف المناسبة للاتفاق الأخير قد تزول سريعاً، فقد يعود الأتراك إلى فكرة تأييد استقلال إقليم كردستان، إذ لا يوجد معارضة صالحة لكل زمان وغير قابلة للتغير، كما أن الأكراد يعملون بجد على إعادة بناء قدراتهم العسكرية ويُمكن أن تُعقد صفقه في المستقبل مع بغداد بهذا الخصوص. ومن المرجح أن ترتفع أسعار النفط ومن ثم سيعمل الأكراد على توسيع قدراتهم الإنتاجية والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعل الاستقلال الاقتصادي ممكناً في تلك المرحلة.

وأخيراً يؤكد الكاتب أن السيد العبادي يعمل على مواجهة المخاطر الصعبة التي تواجه البلد ولاسيما المرتبطة بهيكلية إدارة الدولة وهي مسالة اللامركزية الإدارية. وقد انضم العرب السنة إلى الأكراد إلى حد ما في تأييدهم الفيدرالية اللامركزية، إلا أن العديد من الشيعة يعارضون ذلك. ومن ثم سيكون من الصعب على السيد العبادي التوفيق بين هذه المطالب وإقناع المعارضين الشيعة بالمطالب السنية والكردية. وعندما يتم ربط هذه القضايا - والتي يمكن أن تقسم المكونات العراقية - فإن الأكراد قد يعودوا إلى التفكير بالاستقلال.

رابط المقال: http://q9r.me/cf1r

العدد [١٠٢]

نجاح صفقة توليد العائدات العراقية "الاتفاق بين حكومة بغداد وإقليم كردستان"

الكاتب: مايكل نايتس، زميل مشارك في معهد واشنطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية في العراق وايران وبلدان الخليج
معهد واشنطن
٢٠١٤/١٢/٣

عرض وتلخيص: م.م.ميثاق مناحي

تمثل مسودة الاتفاق التي أُعلن عنها في ٢/كانون الأول، خطوة شجاعة من قبل رئيسي الوزراء العبادي وبارزاني بشأن تصدير النفط وحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وفي حال حظي الاتفاق بالشعبية وجرى تطبيقه، يمكن أن نشهد بعض النتائج الإيجابية جداً الناتجة عن توقيع صفقة عملية لزيادة العائدات إلى أقصى حد وتقاسمها في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تعاون الحكومتين ضد تنظيم داعش واستعادة مدينة الموصل, ومن ثم قد يؤدي ذلك ليس فقط إلى بقاء نسيج المجتمع العراقي الأساسي متماسكاً، بل يؤدي إلى تجربه ناجحة في تقاسم السلطة بين أطياف المجتمع العراقي.

يستهل الكاتب **مايكل نايتس** مقاله بالجولات التفاوضية التي عقدت في الأول من كانون الأول/٢٠١٤، بين الحكومة الاتحادية و"حكومة إقليم كردستان" بشأن تقاسم عائدات النفط في موازنة عام ٢٠١٥. حيث أتت المحادثات تتويجاً لثلاثة أشهر من المباحثات المكثفة بين القادة الاتحاديين والقادة الأكراد والتي حظيت بدعم من الولايات المتحدة. وجاء الاتفاق أيضاً على خلفية الظروف المالية الصعبة جداً التي يمر بها العراق الناجمة عن هبوط أسعار النفط. يُشار إلى أن الترتيبات التي نتجت عن المباحثات هي قبل كل شيء عبارة عن صفقة قائمة على "توليد العائدات" أكثر من كونها اتفاقاً قائماً على "تقاسم العائدات" لأنه تمت صياغتها بعناية لتوليد عائدات جديدة لكل من بغداد والأكراد.

مسودة الاتفاق بين بغداد و "حكومة إقليم كردستان"

على هامش الخلافات وتصيد الأخطاء بين المركز والإقليم في عهد حكومة المالكي والتي نتج عنها تهديد الحكومة الاتحادية بحجب تحويلات الموازنة الشهرية الكردية إذا ما استمر الإقليم بإنتاج النفط وتصديره بشكل مستقل عن حكومة بغداد,وعدم تسلم شركة "سومو" الكميات المحددة من النفط. وذلك بسبب اعتراض حكومة الإقليم على سياسة الحكومة الاتحادية,حيث كان الأكراد يتلقون

(١٧٪) من صافي عائدات الدولة العراقية (إجمالي العائدات ناقص المصاريف السيادية مثل دفعات الجيش ودفعات الحكومة الاتحادية لمقاولي النفط). حيث كانت حصة الأكراد من إجمالي العائدات العراقية تبلغ في الواقع حوالي (١١٪)، وكانت تنخفض عاماً بعد عام مع تزايد النفقات السيادية. ومع إصرار الأكراد على إنتاج النفط دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية, اتخذت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في أوائل عام ٢٠١٤، تدابير لتنفيذ هذا التهديد، مما دفع الأكراد إلى حافة الإفلاس والتي أدّت بدورها إلى زيادة صادراتهم النفطية المستقلة إلى (٣٠٠) ألف برميل يومياً في تشرين الثاني ٢٠١٤. يُذكر أن هذا المسار المستقل من مبيعات النفط قد حقق نجاحاً كبيراً في عام ٢٠١٤.

وفي ظل محادثات المصالحة التي تدعمها الولايات المتحدة، شقت بغداد و"حكومة إقليم كردستان" طريقهما ببطء وحذِر نحو التوصل إلى اتفاق لتقاسم العائدات خلال معظم العام الماضي. وقد تم تقريباً الكشف عن صفقة في آذار/ ٢٠١٤، تسمح في إطارها "حكومة الإقليم" بتسويق نفطها بشكل مشترك شرط أن تزيد بغداد حصة كردستان من إجمالي العائدات العراقية من خلال اقتطاع مبلغ (١٤) مليار دولار من تكاليف النفط الاتحادية من النفقات السيادية العراقية. وبعد ذلك، في تشرين الثاني ٢٠١٤، قامت "حكومة الإقليم" بتفعيل مبادرة لبناء الثقة تم التخطيط لها منذ مدة طويلة، تزوّد بموجبها "حكومة الإقليم" (١٥٠) ألف برميل من النفط يومياً لشركة "سومو" في ميناء جيهان التركي للأيام الخمسة عشر الأخيرة من شهر تشرين الثاني مقابل دفعة قدرها (٥٠٠) مليون دولار تُقدم مرة واحدة إلى "حكومة إقليم كردستان". ولا بد للاتفاق الجديد الذي أُبرم في الأيام الأخيرة أن يُصاغ في مشروع قانون الموازنة العراقية لعام ٢٠١٥، وأن يوفر حوافز قوية لكل من بغداد و"حكومة الإقليم" لإعادة دمج أنشطتهما الخاصة بإنتاج النفط وتصديره.

على ماذا ستحصل بغداد؟

يتضمن مشروع الصفقة التزام "حكومة إقليم كردستان" بتوفير (٢٥٠) ألف برميل يومياً من نفط "حكومة الإقليم" المخصص للتصدير إلى شركة تسويق النفط "سومو" في ميناء جيهان، تبيع بموجبه شركة "سومو" النفط باستخدام الآليات المستخدمة نفسها لبيع النفط الآتي من البصرة أو أي مكان آخر في الأجزاء التي تديرها الحكومة الاتحادية في العراق. وتوافق "حكومة الإقليم" أيضاً على تسهيل عملية تصدير شركة "سومو" لـ (٣٠٠) ألف برميل من النفط يومياً من حقول نفط كركوك التي تخضع لإدارة

الحكومة الاتحاديـــة، إذ لا يمكن لهذا النفط أن يصل إلـــى موانئ التصدير عبر الأراضـــي الاتحادية بســـبب انعدام الأمن ونظـــراً إلى تدمير البنية التحتيـــة لخط الأنابيب بين كركوك والموصل. وبـــدلاً من ذلك، قد يتم تصدير نفط كركوك إلى تركيا عبر شبكة أنابيب "حكومة الإقليم" الداخلية الآمنة. فهذه الصادرات الجديدة المجموعة المتمثلة بـ (٥٥٠) ألف برميل يومياً ستحقق إيرادات أقل بقليل من مليار دولار شـــهرياً لبغـــداد. وكبادرة حســـن نية، تقـــدم "حكومة إقليـــم كردســـتان" بالفعل لشركة "ســـومو" (١٥٠) ألف برميـــل يومياً من نفط "حكومة إقليم كردســـتان" المخصـــص للتصدير في مينـــاء جيهان للمدة المتبقية من عام ٢٠١٤.

على ماذا ستحصل كردستان؟

في بادرة متبادلة لإظهار حســـن النية، ســـتقدم بغـــداد لـ "حكومة إقليم كردســـتان" دفعة جديدة بقيمـــة (٥٠٠) مليـــون دولار في كانون الأول/ ٢٠١٤ لتخفيـــف الضغط علـــى الميزانية على المـــدى القريب. وطوال عام ٢٠١٥، سيشـــهد الأكراد إعادة إتمام تحويلات الميزانية الشهرية الخاصة بهم من بغداد. وإذا سمحت أسعار النفط بحصول العراق على "قيمة صافية" تبلغ (٦٠) دولار للبرميل - أي صافي العائدات بعد تكاليف الإنتاج - وإذا كان حجم الصادرات العراقية ضمن النطاق المتوقع وهو حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً، سيحصل الأكراد على نحو (٦٠٠) مليون دولار شـــهرياً. ولم يتمكن الأكراد من الوصول إلى وضع حدّ للنفقات السيادية أو تخفيضها بشكلٍ كبير، إلا أنهم ســـيحصلون وللمرة الأولى على حوالي (١٠٠) مليون دولار كرواتب شـــهرية لمقاتليهم من قوات "البيشمركة" كبند من ميزانية وزارة الدفاع العراقية، إلـــى جانب التحويلات الشـــهرية الخاصة بهم من الميزانية الاتحادية.

وفضـــلاً على هـــذه البنود المتفق عليها، يبرز احتمال كبير بـــأن تحافظ "حكومة إقليـــم كردســـتان" ضمنياً على ســـيطرتها على جميع إنتاج النفط فـــي أراضيها الذي يزيد على (٢٥٠) ألف برميل يومياً الذي ســـتنقله يومياً لشركة "ســـومو". وهذا الفائض هو حالياً (١٥٠) ألـــف برميل يومياً، ويمكن أن يصل إلى (٢٥٠) ألف برميل يومياً بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وبعد تلبية متطلبات التكرير المحلية لحوالي (١٢٠) ألف برميل يومياً، سيقوم الأكراد بشـــكل مستقل بتصدير الباقي وتحقيق المزيد من العائـــدات على هذا النحو، علمـــاً أن جزءاً منها سيستخدم لدفع المبالغ المستحقة للمتعاقدين معهم والذين لا يشملهم بند تكاليف النفط الاتحادية.

دعم الولايات المتحدة لعملية التنفيذ

بعد أن تم التوصل إلى اتفـــاق الثاني من كانون الأول بين رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي

ورئيس الوزراء في "حكومة إقليم كردستان" نيجيرفان بارزاني، من خلال المساعدة الحيوية التي قدمها وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، يحتاج الآن هذا الاتفاق إلى الحصول على موافقة الجهاز السياسي العراقي وإضفاء الطابع المؤسساتي عليه في ميزانية عام ٢٠١٥ المقبلة. وتشمل الإنجازات الهامة والتحديات الرئيسة ما يأتي:

صياغة موازنة عام ٢٠١٥

غالباً ما تكمن المشاكل في التفاصيل، والآن يجب استخدام صيغة معيّنة في كتابة قانون الميزانية الجديدة من قبل لجنة خاصة مكلفة بصياغة التشريع. ومن أجل الوصول إلى أفضل فرصة للنجاح، تحتاج الميزانية إلى إعطاء السياسيين العراقيين أكبر قدر ممكن من حرية التصرف لتحقيق الأهداف المتفق عليها حول حجم النفط. هذا قد يعني التطرق برفق إلى القضايا مثل استخدام "حكومة إقليم كردستان" للفائض من إنتاج النفط الذي يتعدى (٢٥٠) ألف برميل يومياً. وكما أشرنا سابقاً فقد شملت موازنة العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ بشكل مماثل بنوداً جزائية في حال عدم تسليم "حكومة إقليم كردستان" للنفط. وقد تؤدي الجهود الجديدة التي تشمل اعتماد لغة صارمة في موازنة عام ٢٠١٥، إلى إخراج المبادرة عن مسارها. فقد شاركت جميع الأطراف في الاتفاق الحالي طوعاً نظراً إلى الحاجة الاقتصادية المشتركة والمدفوعة إلى حد كبير باعتبارات محلية عراقية، وليس الضغط الدولي، خلافاً لمبادرات تقاسم العائدات السابقة. ومن ثم يمكن أن يتحمل الجانبان التشديد على الآثار الإيجابية وإثبات حسن النية من دون اللجوء إلى التهديد بالعقاب. وبشكل عام، يتوجب على الولايات المتحدة تقديم مساعي توسطها الحميدة أثناء عملية الصياغة بهدف تسوية سوء الفهم وتوجيه جميع الأطراف لإبقاء لغة الميزانية لغة إيجابية لا تفرط في التفاصيل.

المصادقة على الموازنة

لا بد من أن يحظى قانون الميزانية بمصادقة الأغلبية البسيطة في مجلس النواب العراقي الذي يضم (٣٢٨) مقعداً. كما ويجب على الولايات المتحدة أن تدعم جميع الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس العبادي للتوصل إلى إجماع في الآراء حول الميزانية. فالمحافظات الخمسة عشر خارج "حكومة إقليم كردستان" ستشكل مصدراً محتملاً للمعارضة، وهي التي تتلقى الخدمات من خلال الوزارات الاتحادية وتحظى بتحويلات مباشرة لنصيب الفرد من الحكومة الاتحادية أقل بكثير من تلك التي تتلقاها "حكومة إقليم كردستان". أما المحافظات المنتجة للنفط مثل البصرة فقد تظهر استياءً بشكل خاص نظراً إلى أنها تنتج

النفـــط ولكن لا يمكنهـــا بيع أي جزء منه بشـــكل مباشر كما يفعل الأكراد. لذا يجـــدر بالمســـؤولين الأمريكيين والأطراف الدولية الأخـــرى طمأنة تلـــك المحافظات بأنها ســـتدعم مطالبها بتلقي إتاوات البترودولار، أي قيمة النفط المُشـــترى بالـــدولار الأمريكي، في الميزانية والاستثمار الأجنبي المباشر وستساعد في تطوير قدرات إدارة المشـــاريع على مستوى المحافظـــات. وبشـــكل مماثل، يمكـــن للولايات المتحدة تقديم المشورة والمساعدة للخطط الناشئة للحكومة العراقية من أجل إنشاء مصارف تنمية تجارية وصناعية ممولة مـــن "البنك المركزي العراقي" بغية تقديم القروض للشركات المحلية في المحافظات.

الإبقاء على الاتفاق فاعلاً

ســـتحتاج أي صفقـــة بين بغـــداد و"حكومة إقليم كردســـتان" إلى عملية رصد للثغـــرات التي قد تظهر أثناء التنفيذ. فمع تولي كردي، وهو هوشيار زيباري، وزارة المالية العراقية، ومع التحويلات الشـــهرية التي تتدفق تلقائياً بمجرد الموافقة على الميزانيـــة، قـــد لا يكون تنفيذ الصفقـــة معقداً أو هشـــاً جداً. إن دفع رواتب "البيشمركة" الشهرية يضيف عنصراً يمكن أن يخضع للتأخير بســـبب سياســـة بغداد نظراً إلى أنـــه لا بد من الحصول على موافقة وزير الدفاع على كل دفعة. ومن ثم، على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها كشريك كبير في التعاون الأمنـــي لتتبع هذه الدفعات عن كثب بغية منع حصول أي تدهور في الأوضاع.

التعامل مع تقلب أسعار النفط

إذا كان متوســـط ســـعر النفط العراقي هو (٧٠) دولاراً، فـــإن العائد الصافـــي للعراق هو (٦٠) دولاراً. فـــي هـــذه الحالة، تقر مســـودة الاتفاق بحصـــول "حكومة الإقليم" على أقـــل بقليل من (٦٩٠) مليون دولار شهرياً من بغداد، أي (٦٠٠) مليـــون دولار في تحويلات الميزانية فضلاً على مبلـــغ (٨٨,٥) مليون دولار فـــي رواتب قوات "البيشـــمركة". وقد تسمح مسودة الاتفاق أيضاً لـ "حكومة الإقليم" بتلقي نحو (٣٠٠) مليون دولار من صادرات النفط الشـــهرية المســـتقلة بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وهذه المبالغ ســـتكون أكثر من كافية لتغطية الرواتب الشهرية لـ "حكومة إقليم كردستان"، والتي كما أشرنا تبلغ حوالي (٦٧٠) مليون دولار. وفي إطار ســـيناريو تنخفض فيه أســـعار النفط إلى (٤٠) دولار، مع قيمة صافية للعراق بحوالي (٣٠) دولار للبرميل، ســـتعاني بغداد و"حكومة الإقليم" على حد سواء من نقص خطير فـــي التمويل. والأهم من ذلك، أن الوضع قد يُغري الأكراد بالانســـحاب من الصفقة بهدف الحصول على عائدات إضافية تبلغ حوالي (١٧٠) مليون دولار شـــهرياً عن طريق بيع جميع نفط "حكومة إقليم كردســـتان" وكركوك الخام بشكل مســـتقل، إذا افترضنا أنهم سيســـتمرون بالتمتع بإمكانيـــة الوصول إلى ذلك وبموافقة تركيا، التي ســـيحصلون منها مـــن خلال هـــذه العملية على (٦٨٥) مليـــون دولار شـــهرياً، مقارنة بحوالي (٥١٥) مليـــون دولار شـــهرياً يحصلون عليها بموجب الصفقة. لـــذا، على الولايات المتحدة أن

تولي اهتماماً كبيراً لحسابات كلا الجانبين، ولا سيما إذا كانا يخضعان لضائقة مالية شديدة بسبب المزيد من الانخفاضات في أسعار النفط. وفي هذا السياق، تُشكل تركيا أفضل وسيلة للضغط على الأكراد للتخلي عن أي تحركات مزعزعة للاستقرار في محيط كركوك.

تصدير نفط كركوك

يشكل تصدير شركة "سومو" للنفط الخام الآتي من كركوك عنصراً أساسياً لضمان تحقيق بغداد مصالح مالية من خلال الصفقة، ولكن رفع صادرات كركوك إلى ما يصل إلى (٣٠٠) ألف برميل يومياً لن يكون سهلاً. فمنذ شهر تموز/يوليو، استخرجت "حكومة إقليم كردستان" أكثر من (١٢٠) ألف برميل يومياً من حقلي "باي حسن" و"آفانا"، وهما حقلا نفط كانا تاريخياً خاضعين لإدارة "شركة نفط الشمال" التابعة للحكومة الاتحادية، كما أن معظم المسؤولين العراقيين يعدونهما "حقلي كركوك". وليس هناك شك أنه ستبرز مطالبات خلال عام ٢٠١٥، بإعطاء شركة "سومو" من جديد إمكانية الوصول إلى النفط في هذه الحقول. كما ستسعى بغداد أيضاً إلى الحصول على المساعدة من شركات نفط عالمية بهدف زيادة الإنتاج في ما تبقى في حقل "بابا كركر" الذي تديره "شركة نفط الشمال"، وهو تدخُّل عارضه الأكراد في السابق نظراً إلى حالة كركوك المتنازع عليها. وفي المقابل، قد يسعى الأكراد إلى لعب دور أكبر في "شركة نفط الشمال". وقد تُثبت الوساطة الأمريكية بأنها قيمة جداً في حل النزاعات وإيجاد أرضية مشتركة في هذه المواقع الحساسة.

وتمثل مسودة الاتفاق التي أُعلن عنها في ٢/كانون الأول، خطوة شجاعة من قبل رئيسي الوزراء العبادي وبارزاني، اللذين يحظيان بدعم متمكن من وزيري النفط عبد المهدي من الحكومة العراقية الاتحادية واشتي هورامي من جانب الأكراد. يُذكر أنه من الممكن أن يستخدم الطرفان الاتفاق بطريقة أنانية لتخفيف الضغوط المالية والسياسية على المدى القصير، من دون أي التزام حقيقي بتطبيق الاتفاق خلال عام ٢٠١٥. ولكن في حال حظي الاتفاق بالشعبية وجرى تطبيقه، يمكن أن نشهد بعض النتائج الإيجابية جداً الناتجة عن توقيع صفقة عملية لزيادة العائدات إلى أقصى حد وتقاسمها في عام ٢٠١٥. وسيؤدي تصدير (٥٥٠) ألف برميل من النفط يومياً إلى دعم اقتصاد الحرب في العراق والذي هو اقتصاد مرهق بشدة. ويمكن تعزيز التعاون في الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إلى أقصى حدّ، وتحسين فرص استعادة الحكومتين الاتحادية والكردية للموصل في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ومن ثم، قد يؤدي ذلك ليس فقط إلى بقاء نسيج المجتمع العراقي الأساسي متماسكاً، بل إلى تعزيزه من خلال تجربة ناجحة في تقاسم السلطة بين أطياف المجتمع. وكما قال وزير النفط عادل عبد المهدي في "قمة مجلس الأطلسي" في اسطنبول في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر: "منذ إنشاء العراق والنفط يشكل سبباً للحروب والنزاعات. ونحن الآن نريد أن يكون سبباً للسلام والتعاون".

رابط المقال: http://q9r.me/sw5w

العدد [١٠٢]

كيف ستتصرف أوبك تجاه انخفاض أسعار النفط ؟

الكاتب : كيث جونسون
الناشر: فورين بوليسي (Foreign Policy)
٢٠١٤/١١/٢٦
ترجمة : لقاء حامد
مراجعة وعرض : د. حسين أحمد دخيل

للمرة الأولى منذ ستة أعوام تجتمع الدول المصدرة للبترول في فيينا، وذلك أمر يستحق الاهتمام فعلا. وكما هو الحال في التكتلات الكبيرة في كل مكان أن يحصل شقاق داخلي، وجداول أعمال متضاربة، واختلافات كبيرة تجعل من المستحيل التوصل إلى اتفاق بشأن خفض إنتاج النفط لوقف التراجع الحاد والطويل الأمد في أسعار النفط العالمية.

لأول مرة منذ اعوام يكون اجتماع اوبك شديد الاهمية للوصول الى اتفاق بشأن ايقاف تدهور اسعار النفط. ففي اجتماعها الاخير في فيينا قرر المندوبون عدم خفض الانتاج، محاولين الالتفاف حول مستوى الانتاج وتقليل الاسعار الى ادنى مستوياتها لأربعة اعوام، وسوف يجتمع المندوبون مرة أخرى في حزيران، مما يعني أن أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تكون ثابتة في النصف الاول من العام القادم. ذكرت وسائل الاعلام ان المندوبين من الدول مثل فنزويلا وإيران يشعرون بخيبة أمل مع هذا القرار.

ويؤكد الكاتب، انه للمرة الأولى منذ ستة أعوام تجتمع الدول المصدرة للبترول في فيينا، وذلك امر يستحق الاهتمام فعلا. وكما هو الحال في التكتلات الكبيرة في كل مكان ان يحصل شقاق داخلي، وجداول أعمال متضاربة، واختلافات كبيرة تجعل من المستحيل التوصل إلى اتفاق بشأن خفض إنتاج النفط لوقف التراجع الحاد والطويل الأمد في أسعار النفط العالمية.

والنتيجة كما يؤكد الكاتب، ان الدول التي تحتاج ارتفاع الاسعار لن تتمكن من خفض الانتاج، اما الدول التي ليست بحاجة لارتفاع الاسعار فيمكنها تقليل الانتاج وربما لن تفعل فلا احد يرغب بخفض الانتاج على ما يبدو؛ لذلك ستتصاعد الصرخات المليئة بالاتهامات ومشاعر الاستياء، والغضب غير المعلن.

ويشير الكاتب الى أن أساسيات سوق النفط واضحة جدا، فالعالم لديه مزيد من النفط واكثر مما يحتاج. وجزء من ذلك يعود الى ان الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة، وخصوصا الولايات المتحدة،

قد ضاعفت من انتاج النفط الخام، وجزء اخر منه بسبب ان اوبك التي تنتج نحو ثلث النفط في العالم أبقت صادرات النفط ثابتة رغم كل المشاكل في الشرق الأوسط، ويعود السبب ايضا الى تعثر الاقتصاد العالمي من بروكسل الى بكين، مما يقلل الطلب على النفط. أضف على ذلك، أن عدم التوافق دفع أسعار النفط القياسية الى الانخفاض تقريبا حتى الثلث منذ أواخر الصيف. و قبيل اجتماع أوبك، كانت أسعار النفط الخام في نيويورك ولندن مستقرة عند حوالي (٧٤ و ٧٨) دولارا للبرميل الواحد بعدما كانت في حزيران (١١٥) دولارا للبرميل.

ويؤكد الكاتب أن البلدان التي تعتمد كليا في ايراداتها على تصدير النفط، سواء داخل وخارج أوبك، فالانخفاض في الأسعار امر سيئ بالنسبة لها، والبعض، مثل روسيا وفنزويلا وإيران والعراق، بحاجة ماسة للعودة بأسعار النفط إلى مستويات مرتفعة؛ ليتمكنوا من وقف العجز في الموازنة العامة لبلادهم، اما الآخرون - وبخاصة شركات النفط العملاقة الكبيرة والثرية في الخليج الفارسي - فهي أقل قلقا. وما تزال الدول الكبرى الأخرى المنتجة للنفط مثل الولايات المتحدة تراقب اجتماعات أوبك بحذر ولكنها مختلفة، فأسعار النفط لا تهم إيرادات الحكومة، ولكن النفط الأرخص يمكنه أن يحمي الانتعاش الملحوظ، والحديث في انتاج النفط الامريكي الذي يتطلب أسعارا مرتفعة للنفط كي يكون مربحاً. على الورق، تبدو معضلة أوبك حلها بسيط، يتلخص في، خفض إنتاج النفط بمقدار كبير وترك أسعار النفط الخام تقفز إلى ما فوق (٩٠) دولارا للبرميل. ومن شأن ذلك أن يجعل النتائج إيجابية بالنسبة للبلدان الغنية، ويجعل الحفاظ على انتعاش سوق النفط في الولايات المتحدة في مجال التجارة أكثر صعوبة، ولكن كما قال كلاوزفيتز " كل شيء بسيط جدا في الحرب، ولكن أبسط شيء هو صعب".

السؤال الرئيس هو: من هي البلدان التي ستخفض الإنتاج تحديداً؟

يجيب الكاتب أن البلدان التي في حاجة لارتفاع الاسعار - إيران، والعراق، وليبيا - يمكن اعفاؤها من المشاركة في أي تخفيضات لإنتاج أوبك. وذكرت فنزويلا انها ستخفض انتاجها في حال قام الجميع بذلك، وهذا يستدعي من اللاعبين الكبار في أوبك، وبخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت ان تتحمل عبء خفض الانتاج. وعلى الرغم من أن تلك البلدان لديهم احتياطي كبير من العملات الصعبة يمكن أن يصمد أمام انخفاض أسعار النفط لمدة طويلة، لكنها قد ينفذ صبرها في حال استمر انخفاض الإنتاج.

الأكثر من ذلك، ان الجميع داخل أوبك مصممون

على حماية حصصهم في السوق؛ خشية التنازل عــن المزيد منها للقادمين الجدد

مثل الولايات المتحدة. وزير النفط السعودي صرح: " السوق ستستقر بنفسها ". وردد وزير نفط الإمارات العربية المتحدة نفس الكلام، وقال لرويترز " إن هذه الأزمــة لا تتطلب منا أن نفزع "، وأشــار إلى أن الجميع داخل وخارج المنظمة يتقاسمون الألم نتيجة للتخفيضات المتوقعة.

الأمر ليس بهذه الســهولة، فقد استجابت روسيا، وهي ليست عضوا في منظمة أوبك، على الرغم من أن موسكو بحاجة ماســة الى ارتفاع أسعار النفط مــرة أخرى، وقــد أثر انخفاض اســعار النفط ســلبا في الاقتصاد الروسي أكثر مما فعلته العقوبــات الامريكية والاوروبية لها. وقال مدير (روسنفت) أكبر شركة نفط في روسيا:" إن البلاد ستبقى تضخ النفط حتى لو انخفض سعر البرميل الواحد إلى (٦٠) دولارا ".

ويطرح الكاتب تســاؤله وهو ماذا سيتمخض عن مؤتمر فيينــا؟ هناك مجموعة من الخيارات غير المستســاغة مع آثار مختلفة عن أســعار النفط.

أوبك لا يمكنها أن تفعل شيئا على الإطلاق، ويكاد يكون من المؤكد انها ســتعمل على خفض اسعار النفط، وقد تقرر أن تحتــرم حصصها الإنتاجية الحالية والتي عادة ما تتجاوزها، وذلك من شانه خفــض الانتاج الى ما يقــرب من (٣٠٠,٠٠٠) برميل يوميا، لكن أســعار النفط من المرجح أن تنخفض على أية حــال. قد تدفع اوبك اعضاءها للموافقة على خفــض حقيقي للإنتاج في حدود (٥٠٠,٠٠٠) مليون برميل يوميا.

ولكن نظرا لوضع الســوق، فربما هذا لن يكون كافيا لدعم أســعار النفط بشــكل واسع. وأخيرا، فإن أوبك قــد تفاجئ الجميــع وتخفض انتاجها بشــكل جدي الى ما يزيد على مليون أو (١,٥) مليــون برميل يوميا. تلــك تخفيضات لو حدثت في الواقع، فمن شــأنها أن تكــون كافية لتحفيز أســعار النفط الاحتياطية لبعض الوقت، ولكنها قد تعطــي الضوء الاخضر لزيــادة انتاج النفط الامريكي الذي من شــأنه أن يغرق السوق مرة

أخــرى وكذلك إعطاء أوبك ذريعة للقتال لأجلها في اجتماعها المقبل.

رابط المقال: http://q9r.me/dl11

العدد [١٠٢]

هبوط أسعار النفط يهدد المنتجين الأكثر ضعفا

وكالة أنباء فرنس برس ٣/كانون الأول/٢٠١٤

يهدد تدني أسعار النفط الدول التي تعد الحلقة الضعيفة بين منتجي الخام، وهي التي تملك ثروة نفطية غير أنها لا تملك موارد مالية مثل دول الخليج تسمح لها بمقاومة تراجع العائدات، فتجد نفسها في وضع هش ما إن تتراجع الأسعار.

وإن كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قررت الإبقاء على سقف إنتاجها، ما أدى إلى تدهور جديد في أسعار الخام، فذلك فقط تحت ضغط أعضائها الخليجيين الساعين إلى كبح ازدهار نفط الشيست.

وقال جيمس ويليامز، الخبير الاقتصادي المتخصص في الطاقة لدى شركة دبليو أر تي جي ايكونوميكس: "إن قرار أوبك يزيد مخاطر حصول اضطرابات في الدول الأعضاء التي لا تملك الاحتياطات المالية الضرورية للصمود في حرب الأسعار هذه".

وقال المصرفي السابق ابولاجي اولاديميج اودوميسي: "إن العبرة لمنتجي النفط هي أن الاعتماد على مادة أولية واحدة لضمان الاستمرارية أمر غير حكيم".

وبدأت إيران منذ الآن الأخذ بهذه القاعدة فزادت صادراتها غير النفطية التي تستمد قسما منها من منتجات بتروكيميائية ومكثفات الغاز.

وقال المحلل سعيد ليلاز، لوكالة فرنس برس: "إن الميزانية تقلص اعتمادها على الغاز بشكل متزايد"، مؤكدا أن بوسع هذا البلد الصمود في وجه سعر البرميل الذي قد يصل إلى (٧٥) دولارا.

وهبط سعر برميل النفط في لندن كما في نيويورك عن عتبة (٧٠) دولارا، غير إن محللا آخر رأى - ردا على أسئلة صحيفة فاينانشل تريبيون الإيرانية - أنه مع اعتمادها المزدوج على النفط والبتروكيميائيات، فإن البلاد تبقى رهن تقلبات أسعار النفط.

وأعلنت الحكومة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر الماضي، عزمها على "اعتماد سياسة نقدية تقوم على التقشف للسنة المقبلة وزيادة الضريبة على الدخل". ويبدو أيضا أن طهران تبحث عن دعم من الصين، التي أعلنت مؤخرا مضاعفة استثماراتها في إيران.

وفي روسيا، الدولة المنتجة من خارج أوبك، فإن النفط يؤمن نصف عائدات الميزانية.

وفور إعـــلان قرار أوبك الخميس، تسارع هبوط ســـعر الروبل بعدما

خســـر منذ مطلع العام أكثـــر من (٤٠٪) من قيمته إزاء اليورو وأكثر من (٦٠٪) من قيمته إزاء الدولار.

وســـعيا للحد من العرض في الســـوق من أجل دفع الأســـعار نحو الارتفـــاع، تعتزم موســـكو خفض صادراتهـــا النفطيـــة بمقدار خمســـة ملايين طن. ورأت بتـــرا كوراليوفـــا، من مكتب ترايد نكســـت للسمســـرة، أنه "مع هبـــوط أســـعار النفط وديون مجموعة روســـنفت المملوكة للدولة البالغة (٦٠) مليار دولار، فإن الوطأة على اقتصاد روسيا قد تكون بالغة وتطاول قدرتها على التوسع في العالم".

كما لفت جيمس ويليامـــز، إلى أن هذا الوضع هو "بوضوح كارثة لفنزويلا". وأوضح مكتب السمسرة كزارنيكوف، أن "مصدري النفط مثل فنزويلا ونيجيريا، بحاجة إلى سعر يفوق مائة دولار للبرميـــل من أجل أن تكـــون ميزانيتهم الوطنية متوازنة".

وأعلنـــت فنزويـــلا، التي تعد الأكثر هشاشـــة بين منتجي النفط منـــذ الجمعة عن اقتطاعات فـــي ميزانيتها. وإن كانـــت فنزويلا تملك أكبر احتياطـــات من النفـــط الخام فـــي العالم، فإن ماليتها في وضع ســـيء للغاية؛ إذ تعتمد على العائدات النفطية التي تشكل مصدرا لـ(٩٦٪) من العملات الأجنبية في هذا البلد.

وقـــال ديفيـــد ريـــس، المحلـــل فـــي كابيتال ايكونوميكس: "إن هبوط أســـعار النفط يقرب فنزويلا أكثر من التعثر في سداد مستحقاتها"؛ لأن "الحكومـــة لا تملك مدخـــرات حققتها في ظلّ فورة أســـعار النفط خـــلال العقد الأخير". وقال خوسيه غيرا، المسؤول السابق في البنك المركزي في فنزويلا: "يتهيأ لي أننا سنشـــهد المزيد من النزاعات الاجتماعية؛ لأننا سنشهد تفاقما في الانكماش والتضخم وانقطاع المواد". كما يهدد تدهور أســـعار النفـــط نيجيريا. وقال الأمين العام لمؤتمر العمل النيجيري بيتر اوزو ايســـون، لفرانس برسك: "إن الحكومة اتخذت تدابير وسط الهلع، ومنها تخفيض قيمة النايرا

(العملة المحلية) بشكل قوي"، وهي أداة لجأت إليها فنزويلا أيضا مع البوليفار.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

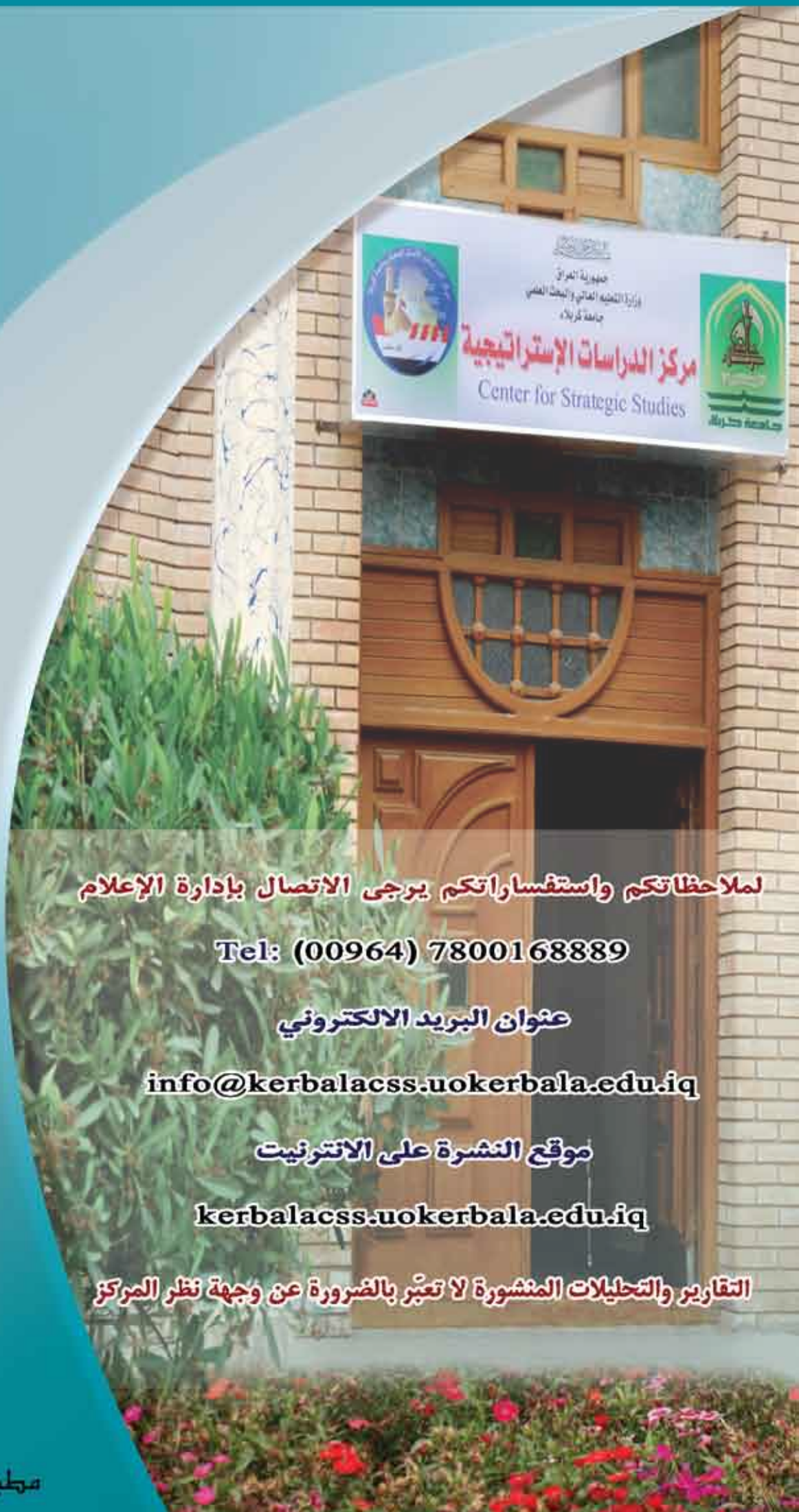

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء